

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	10-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	250,000
TITLE :	Fracking Oil and the Markets
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Waleed Khadory

PRESS CLIPPING SHEET

النفط الصخري والأسواق

وليد خدوري *

اما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا، فقد اضطرت شركات انتاج النفط الصخري والنفط المحصور، الى خفض الانتاج بسبب انهيار الأسعار، حيث ان كلفة الانتاج عالية، ما يعزز المخاوف من تحمل خسائر باهظة. وكان التجارب مختلفاً بين شركة وأخرى، وحقل وآخر. وتشير المعلومات ان تطوير ٨٤٥ بئراً خلال العام الحالي تم تأجيله، مقارنة بتطوير ١٥٧١ بئراً نفطية خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤. ونتج عن تأخير التطوير هذا، تقليص انتاج نحو ٣٧٢ ألف برميل نفط يومياً ونحو ٥٢٨ مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز الطبيعي. وطبعاً، فإن تأخير التطوير هذا لن يحجب هذه الامدادات مستقبلاً، اذ ان من المتوقع تطوير هذه الآبار في حال تحسن الاسواق والاسعار. وهذا يعني بدوره، انتاج هذه الإمدادات عند ارتفاع الاسعار، اي تحقيق أرباح أكبر.

وفي كندا، حيث ينتج السجيل القاري (النفط الرملي) في ولاية «البرتا»، فقد تم تأجيل انتاج ١,٢ مليون برميل يومياً منه، ما يشكل نحو ٦٣ في المئة من الطاقة الانتاجية للنفط القاري التي كان مخططاً لها للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨. لكن في الوقت ذاته، لا يتوقع تأجيل تطوير طاقة انتاجية اضافية، اذا استقر مستوى الأسعار فوق ٥٠ دولاراً للبرميل. ويذكر ان معدل انتاج السجيل القاري الكندي هو نحو ٢,٢ مليون برميل يومياً، بينما تبلغ الطاقة الانتاجية نحو ٢,٧ مليون برميل، وتتراوح كلفة الانتاج ما بين ٣٠ و ٧٠ دولاراً للبرميل.

هذا يعني ان معدلاً سعرياً يتراوح ما بين ٥٠ و ٧٠ دولاراً للبرميل، أو أعلى من ذلك مستقبلاً، سيؤدي عاجلاً أم آجلاً الى عودة الانتاجية العالية للنفط المحصور. كما ان الاسواق مقلبة في المدى المتوسط والبعيد على تحديين مهمين. فانتاج النفط المحصور لا يتعدى أميركا الشمالية حالياً، بمعنى ان هذا النفط يستهلك في هاتين الدولتين، ما قلص الصادرات الى الولايات المتحدة في شكل خاص، وخلق التخمّة التي ضغطت على الاسواق. لكن هناك محاولات عدة في الولايات المتحدة لتصدير النفط الى الاسواق العالمية، وفي حال الشروع في ذلك، ستبدأ منافرة ثانية ما بين النفط التقليدي وغير التقليدي. كما هناك منافرة ثالثة متوقعة على المدى البعيد، عندما تبدأ دول أخرى انتاج النفط المحصور. ومعروف ان هناك احتياطات ضخمة من هذا النفط في الكثير من الدول. برزت خلال العقود الأخيرة تحديات عدة لصناعة النفط التقليدية. الا ان النفط المحصور يشكل تحدياً من نوع جديد. فهو يعتبر سنداً وتحدياً للنفط التقليدي في أن واحد. لانه من ناحية يؤدي الى اطالة عصر النفط، لكنه من ناحية أخرى يشكل منافسة جديّة للنفط التقليدي، بخاصة في الحصص السوقية لكل منهما. هذا يعني ضرورة مبادرة «أوبك» الى اعطاء الاهتمام اللازم والواقعي لهذا المصدر الطاقوي الجديد، وعدم محاولة تفاضيه، كما حصل في السنوات الأخيرة. فتجارب انتاج النفط غير التقليدي تجارياً كانت قد بدأت منذ عقد من الزمن على الأقل. لكن لم تتم مناقشة هذا التحدي جدياً، او الاعتراف بأهميته على الاسواق الا في العام الماضي. هذا يعني ضرورة تبني سياسات جديدة من قبل المنظمة، ومن قبل الاقطار الاعضاء.

■ تتجه أسواق النفط الى الاستقرار عند معدلات سعرية معقولة أكثر، بعد التدهور السريع منذ منتصف العام الماضي. وتشير المعدلات السعريّة خلال الأسابيع الماضية الى احتمال ان تتراوح الأسعار ضمن نطاق ٥٠ - ٧٠ دولاراً للبرميل، بعد تحسن معدلات الطلب وانخفاض انتاج النفط الصخري والنفط المحصور في أميركا الشمالية. لكن، على رغم انحسار الانتاج في الولايات المتحدة نتيجة تدهور الأسعار، يبقى هناك تحدٍ مهم أمام منظمة «أوبك» قبيل اجتماع مجلس وزرائها في اوائل حزيران (يونيو) المقبل. اذ ان من غير المعروف حتى الآن ما هو الموقف الروسي من خفض الانتاج. ويحاول كل من الجزائر وفنزويلا اقناع روسيا بقيادة الدول غير الاعضاء في «أوبك» لخفض الانتاج. إضافة الى ذلك، طلبت روسيا لقاء مع مسؤولين في المنظمة في فيينا قبيل الاجتماع، ليبحث موضوع خفض الانتاج. وينتظر ان تتوضح الأمور أكثر عندئذ، حول اتفاق محتمل بين الاقطار الاعضاء في «أوبك» والدول غير الاعضاء. وفي حال التوصل الى اتفاق مع روسيا، ستتغير أحوال السوق، ويصبح احتمال تحسن الأسعار أكثر إلحاحاً.

يمكن السبب الرئيس وراء تدهور الأسعار خلال الشهور الماضية، في اصرار السعودية، ومعها بقية أقطار «أوبك»، على ضرورة تحمل كل الدول المنتجة خفض الانتاج مجتمعة. وان كان هناك اختلاف في وجهات النظر، فإن قرار المنظمة اتخذ بالاجماع. معنى ذلك ان مجلس وزاء المنظمة اتخذ قراراً استراتيجياً مغايراً لسياسات «أوبك» السابقة. كما ان فحوى قرار «أوبك» هو الا تتحمل المنظمة لوحدها مسؤولية استقرار الاسواق، كما كان الأمر سابقاً، اذ يجب ان تتحمل الدول غير الاعضاء مسؤوليتها أيضاً من خلال خفض الانتاج، خصوصاً مع وجود تخمة في الإمدادات وانخفاضاً في الطلب، كما كان الأمر قبل حزيران ٢٠١٤. إضافة الى ان قرار المنظمة كان موجهاً في الأساس لكل من الولايات المتحدة وروسيا اللتين تعتبران الدولتين الأكثر انتاجاً في العالم، لذا يتوجب عليهما تحمل المسؤولية مع اقطار «أوبك»، بخاصة السعودية.

في باديء الأمر، وفي اجتماع ثنائي بين المسؤولين الروس ووزير النفط السعودي في فيينا قبيل الاجتماع الوزاري الأخير للمنظمة، أبلغ الروس النعيمي رفضهم خفض الانتاج. من ثم، جاء قرار المنظمة بعدم خفض الانتاج من جانب واحد، وانهارت الأسعار. كما شكلت المحادثات مع روسيا خطوة مهمة، اذ ان الغالبية العظمى من الشركات النفطية العاملة في روسيا تقع تحت نفوذ الحكومة، ومن ثم يمكن التأثير عليها من قبل موسكو. اما في الولايات المتحدة، فإن كل الشركات المنتجة للنفط الصخري مملوكة من قبل القطاع الخاص، ومن الصعب التفاوض معها جميعاً، ناهيك عن التأثير الحكومي عليها. لذا كان الاجتماع مع الوفد الروسي حاسماً بالنسبة للمنظمة، ما يفسر المحاولات المستمرة خلال الأشهر الماضية من قبل كل من الجزائر وفنزويلا لإقناع روسيا باتخاذ موقف جديد.

* كاتب عراقي متخصص بشؤون الطاقة